



في السياسة الخارجية يأتي من خلال منظمة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN). وحيث أنها عضو مؤسس في تلك المنظمة، عملت ماليزيا على إحداث تغييرات داخلها في العقد الماضي، منها إنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول منظمة دول جنوب شرق آسيا، ومثلثات النمو من أجل التعاون الاقتصادي، وضم فييتنام ولاوس وكمبوديا وماينمار، ولعب دور فعال في الشؤون الدولية - من خلال دعم مصالح الدول النامية بشكل عام.

وبالرغم من سياستها الخارجية المؤيدة للجنوب إلا أن الشركاء التجاريين الرئيسيين لماليزيا ومصادر الاستثمار الأجنبي المباشر لها هم شركاؤها التقليديون مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والصين وسنغافورة. ومنذ أواخر الثمانينات، نجد أن عوامل النمو المتواصل لاقتصاد ماليزيا وانخفاض التضخم المالي والاستقرار السياسي للدولة عملت على جلب العديد من الاستثمارات الأجنبية. لقد ساعد هذا الأمر على تحويل أساس الاقتصاد الماليزي إلى تصنيع متجه نحو التصدير وتصدير النفط والغاز الطبيعي المسيل. تحتل ماليزيا الآن، التي يبلغ عدد سكانها ٢٥ مليوناً، المرتبة التاسعة عشر بين دول العالم التجارية.

إن النمو الناجم عن التصدير وظهر جيل ثاني في هذا البلد المصنّع الجديد يعني أن الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين قد استغلوا معظم الفرص الناجمة عن العولمة. إلا أن تردد الحكومة الفدرالية في تقاسم الصلاحيات مع الولايات المكونة قد أدى إلى الحد من الفرص نوعاً ما.

هنالك بعض التدخل المباشر من قبل حكومات الولايات أو حتى البرلمان الفدرالي في مداولات بشأن معاهدات دولية أو اتفاقيات مثل اتفاقية منطقة التجارة الحرة لمنظمة دول جنوب شرق آسيا أو منظمة التجارة العالمية.

الدستور الفدرالي واضح فيما يتعلق بهيمنة الحكومة الفدرالية على العلاقات الخارجية، حيث أن الأمن والعلاقات الخارجية هي من مجالات الشؤون التنفيذية الفدرالية. هنالك بعض التدخل المباشر من قبل حكومات الولايات أو حتى البرلمان الفدرالي في مداولات بشأن معاهدات دولية أو اتفاقيات مثل اتفاقية منطقة التجارة الحرة لمنظمة دول جنوب شرق آسيا أو منظمة التجارة العالمية. وتتم استشارة حكومات الولايات فقط في حالات انخراط الولايات الحدودية في بعض القضايا مثل قضية النازحين إلى ماليزيا فرارا من الحروب أو في حال رغبة الحكومة

تشجيع المشاركة في مثلثات النمو التابعة لمنظمة دول جنوب شرق آسيا. والجدير بالذكر أنه بينما يتم تحديد المؤسسات الرئيسية في الحكومة الفدرالية للقيام بمثل هذه

المبادرات، يتم تعيين الدوائر أو الوحدات أو الأشخاص في الولايات للعمل مع تلك المؤسسات الرئيسية بشكل مؤقت. استطاعت العملية شبه الديمقراطية الماليزية تعزيز صلاحيات السلطة التنفيذية الفدرالية. يهيمن ائتلاف باريزان ناسيونال Barisan Nasional الحاكم على البرلمان الفدرالي ومعظم مجالس الولايات دون أي اعتراض منذ الاستقلال، مما يسهل من قدرة الحكومة الفدرالية على توجيه المشاريع التنموية على مستوى الولايات وعلى المستوى الوطني. كما استطاعت السلطة التنفيذية الفدرالية أن تستخدم قوانين قسرية مثل قانون الأمن الداخلي الذي يسمح بالاعتقال دون محاكمة من أجل تحسين وضعها مقارنة بالسلطات الأخرى في الدولة. ولهذا، يصف الباحثون ماليزيا بأنها "شبه ديمقراطية" أو حتى "ديمقراطية الدولة المركزية". وبالتالي، تحولت ماليزيا إلى دولة مركزية ذات سلطة تنفيذية قوية، من خلال المسار والتخطيط الدستوري. وعلى الرغم من ذلك، ونتيجة للعولمة، تجذب الولايات المكونة إلى ممارسة أشكال مختلفة من العلاقات مع مثيلاتها من الولايات الأجنبية. إلا أنه عندما تحدث هذه العلاقات على نحو منظم تتنازل حكومات الولايات عنها لصالح السلطات الفدرالية حتى لو كان باستطاعتها التعامل مع هذه العلاقات بشكل ناجح.

تعتبر ولاية بينانغ Penang State مثالاً على كيفية عمل هذا النموذج. استطاعت الولاية أن تبني قدرات تصنيع لا يستهان بها من خلال إنتاج الآلات الكهربائية وتجميع واختبار المحولات الكهربائية والأدوات الالكترونية للمستهلك، وهي الآن تعمل على اجتذاب الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يتطلب النجاح في هذا المجال أن يقوم وفد شبه حكومي من الولاية بزيارات دولية من أجل اجتذاب المستثمرين، وعادة ما يكون هذا الوفد تحت رئاسة الوزير الأول. ثم يعمل الوفد على تقديم المزيد من المساعدة إلى المستثمرين في التقدم بطلبات إلى وزارة التجارة والصناعة الدولية من أجل المصادقة على مشاريعهم الاستثمارية، وإلى وزارة المالية من أجل الحصول على حوافز ضريبية وإلى دائرة الهجرة في وزارة الشؤون الداخلية من أجل إحضار العمال الأجانب. إن الحصول على هذه المصادقات من السلطات الفدرالية خاصة دائرة الهجرة يؤدي إلى تأخير في الإجراءات مما أدى إلى الضرر بالقدرة التنافسية لولاية بينانغ، حيث أن منافسيها مثل الصين والهند وفيتنام يمارسون اللامركزية في عملية صنع القرار مما يعطيهم فعالية أكبر.

ألقت مسألة الهجرة غير القانونية في ولاية ساباه الضوء على مشاكل مشابهة تتعلق بالمركزية الزائدة عن الحد. فقد هاجر اللاجئون، في السبعينات، من جنوب الفلبين إلى ساباه ولم يعودوا إلى وطنهم. ثم أدى النمو الاقتصادي في ساباه خلال

الثلاثون عاماً التالية إلى اجتذاب المزيد من الأيدي العاملة الأجنبية، غير المشروعة في معظمها، من الفلبين وإندونيسيا. وبحلول الثمانينات وصل عدد الأجانب الذي يقطنون في ساباه إلى حوالي نصف مليون. وبما أن الهجرة هي قضية فدرالية فإن حكومة ولاية ساباه لا تستطيع إلا أن تضغط على الحكومة الفدرالية لمعالجة المشكلة. لم يتم التعامل مع القضية حتى عام ١٩٨٨ عندما أعلنت الحكومة الفدرالية أن القضايا الاجتماعية التي تحيط بالهجرة غير القانونية في ساباه أصبحت ذات حجم خطير على الأمن القومي. نجم عن هذا تأسيس فريق العمل الخاص الفدرالي (FSTF) الذي كان ينسق نشاطات الجيش والشرطة ودوائر الهجرة، والتشاور مع حكومة الولاية.

إلا أن العدد الكبير من المهاجرين غير القانونيين أدى إلى تسييس القضية، كما أن الفساد في دائرة التسجيل الوطنية، وهي إحدى المؤسسات الفدرالية، أدى إلى حصول حوالي ٥٠ ألف مهاجر غير قانوني على هويات مزيفة، ومن ثم تسجيل أنفسهم كناخبين. كانت النتيجة ظهور عدم الثقة والشك في النوايا الفدرالية لأن فريق العمل الخاص الفدرالي عمل بتردد، في الوقت الذي رغب فيه القطاع الخاص في الحصول على أيدي عاملة رخيصة للعمل في الحقول والصناعات. استمر الوضع على ما هو عليه حتى عام ٢٠٠٢ عندما وصل عدد المهاجرين إلى حوالي مليون، وتصاعدت احتجاجات حكومة ساباه BN Sabah الجديدة التي حلت محل المعارضة السابقة على الوضع، وعندها تحرك فريق العمل الخاص الفدرالي بفعالية. إلا أن المشكلة لم تنته بعد. وفي مايو/ أيار ٢٠٠٦ أصبحت هناك ضرورة لإيجاد سكرتارية جديدة برئاسة رئيس الوزراء. وبدا في النهاية أنه من الأفضل معالجة مشاكل ساباه وبينانغ من خلال تقاسم الصلاحيات مع الولايات المكونة الأخرى في الدولة.